رقم المعاملة: ٣١١٧ تاريخ الإحالة: ١٦-٤-١٤٤٥

هيئة تقويم التعليم والتدريب
Education & Training Evaluation Commission

الاعتبارات النظامية والفنية لرفع شروط الاعتماد عن المؤسسات والبرامج الحاصلة على اعتماد مشروط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

يهدف الاعتماد الأكاديمي إلى ضمان قدرة المؤسسات التعليمية والبرامج الأكاديمية والمهنية على التطوير المستمر والتحسين الدائم وصولاً إلى أعلى مستويات الأداء. وعند مراجعة المؤسسات والبرامج باعتبار معايير الاعتماد إطاراً حاكما للتقييم، قد يتضح أن بعض الجوانب تحتاج إلى تطوير وتحسين لتحقق مستويات الامتثال المستهدفة للمعايير، ومن ثم تمنح هذه المؤسسات والبرامج اعتماداً مشروطاً. وتستطيع المؤسسة أو البرنامج من خلال تطوير أدائها، والاستجابة لمتطلبات الشروط تحويل اعتماداها المشروط إلى اعتمادٍ كاملٍ.
لذا، فإن الهدف الرئيس من مراجعة ما قامت به المؤسسة أو البرنامج لرفع الشرط هو التحقق من أنها قد طورت أداءها بما يتناسب مع مستوى الأداء المستهدف في المعيار محل الشرط.

ولما كانت معايير الاعتماد بالمركز -شأنها في ذلك شأن جميع معايير الاعتماد الصادرة عن جهات الاعتماد الدولية - مصممة بصورة منتظمة قائمة على تكامل كافة عناصر المعايير، بحيث إن أداء المؤسسة أو البرنامج في معيار ما يؤثر ويتأثر بأدائه في المعايير الأخرى (مثل: تأثر جودة التعليم والتعلم بمصادر التعلم والمرافق والتجهيزات، وكذلك تأثره بمعيار أعضاء هيئة التدريس، ونحو ذلك)، فإنه عند رفع الشروط يجب التعامل مع كل منها في ضوء أثره المتوقع على باقي الجوانب ذات الصلة.

ولعل من أسباب إخفاق بعض المؤسسات أو البرامج في معالجة الشروط ووقوعها في عدة أخطاء عند معالجة الشرط هو قصور الأدلة الداعمة لتطوير أدائها. ومن هذا المنطلق، يحرص المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي على دعم المؤسسات والبرامج في تطوير أدائها وحصولها على الاعتماد الكامل ومن ثم التميز، ويقدم هذا الموجز الإرشادي للتعامل مع الشروط، والذي سيخضع بدوره للتطوير وفق نتائج مراجعة رفع الشروط التي يقوم بها المركز.

الجوانب النظامية والفنية:

يجب على المؤسسة أو البرنامج فور تلقي شروط الاعتماد، التعامل مع كل منها بصورة جادة تتضمن ما يلي:

أولاً: الاعتبارات الرسمية والنظامية لمعالجة الشروط:

- **الفترة الزمنية للتقدم لرفع الشرط:** يجب على المؤسسة أو البرنامج التقدم بطلب رفع الشرط قبل نهاية الفترة الزمنية الممنوحة للاعتماد المشروط بستة أشهر على الأقل، حيث إن إخفاقها في التقدم في المدة المتاحة بما يسمح للمركز بإجراء عمليات المراجعة، سينتج عنه انتهاء اعتمادها وفقاً لقرار الاعتماد وتاريخ نهايته. مع مراعاة أن ما تقدمه المؤسسة أو البرنامج لرفع الشروط قد يتطلب مزيد من الشواهد والأدلة، كما قد يتطلب قيام المركز بزيارة ميدانية للمؤسسة أو البرنامج، وهو ما يحتاج إلى وقت مناسب لذلك.

- **الشواهد والأدلة:** إن الاعتماد مصمم على إصدار أحكام واقعية، وممارسات موثقة يُستدل عليها بشواهد وأدلة واضحة. لذا فإن إرفاق الشواهد والأدلة المناسبة والكافية وذات الصلة هو أمر جوهري، ومن غير المتوقع أن ترفق المؤسسة أو البرنامج شواهد وأدلة كانت قائمة بالفعل عند مرحلة المراجعة الأولى، والتي اتضح لفريق المراجعة عدم مناسبتها أو لم يتأكد بصورة كاملة بأن أداء المؤسسة أو البرنامج وفق هذه المعطيات قد استوفى مستوى الأداء والامتثال المقبول. كما أنه من المتوقع أن تكون الأدلة ذات صلة بموضوع الشرط، إذ إن تقديم أدلة غير ذات صلة يعكس عدم فهم طبيعة الشرط والدراية بالمطلوب على وجه الدقة. ومن الاعتبارات الأساسية أن تُسلم الأدلة والشواهد وفق ما يحدده المركز، وأن تُنظم بصورة منطقية توضح محتوى الدليل، وأن تسمى كافة الأدلة والملفات باسم يدل على محتواه. ورفع الأدلة ذات العلاقة

- **الإطار الرسمي والنظامي:** وفقاً لنظم الجامعات، والمنهجيات المتعارف عليها عند إعداد وإصدار بعض الوثائق مثل السياسات واللوائح وتشكيل اللجان، وإقرار الخطط والبرامج، وغيرها، فإن هذه الجوانب عند تطويرها كأحد متطلبات رفع الشرط، يجب أن تخضع بدورها لذات المنهجية. فمن غير المتوقع تقديم برنامج مطور دون مروره بخطوات تطوير البرامج المعتمدة لدى المؤسسة مثل موافقة لجنة الخطط والمناهج، وغير ذلك من مستويات نظامية واختصاصية بالمؤسسة.

- **الالتزام بتعليمات المركز:** يجب أن تتم جميع العمليات والتواصل مع المركز بشكل رسمي متضمنة المخاطبات ونماذج التقدم وغيرها. كما يجب الالتزام بالأطر الزمنية المتوقعة، ويعد إخفاق المؤسسة أو البرنامج في الالتزام بذلك مخالفة قد تؤثر على حالة الاعتماد.

ثانيًا: الاعتبارات الفنية لمعالجة الشروط:

- **تشكيل فريق عمل مناسب:** إن من أهم الإجراءات التي ينبغي البدء بها في معالجة الشرط هو تشكيل فريق عمل متمكن وذو خبرة لدراسة الشروط والعمل على معالجتها. فإن شرط الاعتماد لا يتوقف على إعداد وثيقة أو إصدار قرار بمعزل عن الجوانب ذات الصلة.
- **خطة معالجة الشرط:** وتتضمن عدداً من الجوانب ومن أهمها:
  - **تحليل الشرط إلى مكوناته** حيث تتضمن الشروط عادة في صياغتها عدة عناصر أو نقاط يُعد التعامل مع بعض منها دون غيرها إخفاقاً في تحقيق الشرط.
  - **التحليل المنطقي لمكونات الشرط:** حيث إن الشرط الواحد يتضمن عدة جوانب، ولا يمكن البدء فيها على التوازي دون مراعاة الارتباطات المنطقية بينها، فلا يمكن إعداد إجراءات سابقة لإعداد سياسات، ولا يمكن تنفيذ آلية لا ترتبط بخطة مسبقة، ولا يمكن إعداد خطة تحسين دون تقييم للفجوة القائمة في الأداء. لذا يجب تحديد هذه الارتباطات وتحديد منهجية التعامل معها.
  - **تحليل الشرط إلى ارتباطاته** حيث عادة ما يرتبط الشرط الواحد بعدة جوانب، فعند وجود شرط عن غياب المكونات مهارية في بنية المقررات الدراسية، فإنه من غير المتوقع أن يكون رفع الشرط بإضافة بعض المكونات دون مراجعة اتساقها مع باقي نواتج التعلم وتوضيح علاقاتها، وتأثير ذلك على استراتيجيات التعليم والتعلم المتبعة لتحقيق هذه المكونات المهارية، وكذلك أساليب تقويمها.
  - **إدراك جوهر الشرط وروحه:** فوجود شرط يتعلق بتفعيل نظام للجودة، أو آلية لمتابعة تحقق نواتج التعلم أو غيرها، لا يتوقع أن يكون علاجه عن طريق إعداد تقرير يوضح ما تحقق من نواتج تعلم، حيث يجب تصميم آلية متكاملة أو نظام شامل ومن ثم تطبيقه والتحقق من نتائجه حتى يمكن أن يوصف ذلك بأنه نظام مفعل.

- **مقارنات الأداء قبل وبعد رفع الشرط:** حيث إن الشرط يهدف إلى تطوير أداء المؤسسة أو البرنامج، فمن المتوقع أن يقدم مع طلب رفع الشرط مقارنة بين الوضع الجديد (بعد التطوير) والوضع السابق (قبل التطوير) موضحاً أهم التغيرات التي تحققت، ومواضع تطبيقها، وآثارها على الأداء المقاس والمتوقع، مع آلية لمتابعة ذلك بشكل مستمر، وتقديم الأدلة الكمية والنوعية التي توضح أثر ذلك التطوير.
- **الجوهر والأثر على الأداء:** يجب أن توضح المؤسسة أو البرنامج طبيعة التغيير الجديد، أو التحديث الذي تحقق عند معالجة الشرط، وكيفية البدء في هذا التغيير، أو تطبيقه، والتحقق من جودته، بحيث لا يكتفى بعرض مجموعة من الإجراءات التي قامت بها المؤسسة أو البرنامج دون مناقشة علاقته بموضوع الشرط ومحتواه وتأثيره على الأداء.
- **المنهجية العلمية:** تتطلب كثير من الجوانب حال إعدادها في مراحلها الأولى إجراءات إضافية قبل إقرارها، مثل حاجة البرامج والمقررات للمراجعة من خبير في التخصص، ومن ثم فإنه عند وجود معالجة تتضمن تطوير برامج أو مقررات أو غير ذلك، فإنها وبطبيعة الحال يجب أن تخضع لذات المنهجية العلمية المتعارف عليها لإعداد مثل تلك التغييرات.
- **المتابعة السنوية:** يجب أن تحرص المؤسسة أو البرنامج على متابعة واستدامة الإجراءات التي أسهمت في معالجة الشرط على أن تتضمن تقارير المتابعة السنوية والدورية جزءا خاصاً عن متابعة مستويات الأداء على مستوى الشروط التي رفعت، والتوصيات التي حصلت عليها المؤسسة أو البرنامج، وهو أحد جوانب المتابعة الدورية التي تخضع لاهتمام المركز في المؤسسات والبرامج التي عولجت شروط الاعتماد فيها.

الخلاصة:

إن رفع شـروط الاعتماد يتطلب عدداً من الجوانب النظامية، والفنية التي على المؤسـسـة أو البرنامج أن يراعيها، كما أن هذه الجوانب تتشـابه مع متطلبات الامتثال للمعايير عند الاعتماد الجديد.

يعبر مسـتوى جودة ملف رفع الشـرط المقدم عن خبرة القائمين عليه، ومسـتوى الجودة ونضجها، ومتابعة ما قدم ومراجعته، فتذكر أن ما تقوم بتقديمه يحمل اسم مؤسستك ويعبر عن مستوى الجودة بها.

وفي حالة وجود أي استفسارات أو الحاجة للدعم، فالمركز على استعداد لتقديم الدعم اللازم عند التواصل عبر القنوات الرسمية لذلك.

ويتمنى المركز للجميع أفضل مستويات الأداء، والتطوير المستمر والتنافسية العالية وصولاً لأفضل المستويات الدولية وإلى مخرجات تنافس عالميا

هيئة تقويم التعليم والتدريب

Education & Training Evaluation Commission